

الاطار التمهيدي

أولا : المقدمة :

شهد العراق منذ بداية القرن الحالي الكثير من التغييرات السياسية التي انعكست سلبا في بعض المناطق وايجابا في مناطق اخرى واقليم كردستان العراق من المناطق التي حظيت بتطور ايجابي من الناحية الاقتصادية بعكس المناطق الأخرى في العراق ، و ذلك بسبب استقراره سياسيا وأمنيا ، و يترافق ذلك مع الجهود والمسااعي الدؤوبة من جانب السلطات المحلية للنهوض بالاقتصاد وتدعيم ركائزه من خلال تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي وجذب الشركات العربية والأجنبية وحثها على توظيف رؤوس اموالها في الاقليم بالاستفادة من العروض الاقتصادية المغرية التي تقدمها حكومة الاقليم والمتمثلة بقانون الاستثمار المرقم (4) لسنة 2006 والذي يشجع المستثمر المحلي والأجنبي للاستثمار في الأقليم من خلال حزمة من الامتيازات والتسهيلات الممنوحة لهم .

ان القطاع البنكي من القطاعات التي شهدت تغييرات واضحة في العراق بشكل عام واقليم كردستان بشكل خاص ، حيث ادت هذه التغييرات السياسية والأقتصادية الى زيادة عدد البنوك التجارية المحلية والأجنبية (ولاسيما الأهلية) بعد أن كان عددها قبل ذلك محدودا و محصورا في البنوك التجارية التي تديرها الحكومة . ففي تسعينات القرن الماضي ولاسيما بعد حرب الخليج الثانية تضرر العراق بشكل كبير من كافة الجوانب السياسية والأجتماعية والأقتصادية ، والقطاع البنكي من القطاعات التي تضرر بشكل كبير وتوقف عمل البنوك لأكثر من عشر سنوات و كان عمل البنوك خلال تلك الحقبة محصورا في توزيع رواتب الموظفين وبعض الأعمال البسيطة الأخرى . من خلال هذه الدراسة يتم تسليط الضوء على عمل أربعة من البنوك البارزة التي لها دور في كافة مدن الأقليم و في محافظة السليمانية بشكل خاص لمعرفة مدى مساهمتهم في تمويل القطاعات الاقتصادية وكذلك دورهم في تطوير النشاط الاقتصادي .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في الدور الهام للبنوك التجارية و فاعلية أدواتها في تحريك و دفع عجلة التنمية في المجالات الاقتصادية في كل الدول ، ومن هذا المنطلق يتبين ضرورة اهتمام حكومة اقليم كردستان العراق بالبنوك التجارية وتفعيل دورها في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة .

مشكلة البحث :

يتميز إقليم كردستان العراق بالمعادن والثروات الطبيعية وهي تعتبر من أغنى مناطق العالم بالثروة النفطية هذا بالإضافة الى وفرة الأراضي الزراعية التي تجعلها قادرة على توفير المنتجات الزراعية لكافة مناطق العراق من جهة ، وتوفير المواد الأولية للصناعات الغذائية من جهة أخرى، ولكن هذه الأمكانيات لم تستغل استغلالاً أمثل بسبب نقص التمويل للقطاعات الاقتصادية حيث أدى ذلك الى نقص في انتاج تلك القطاعات مما دفع الحكومة الى الاعتماد الى السلع المستوردة لسد حاجات المستهلكين.

وبعد انشاء العديد من البنوك التجارية في الإقليم في السنوات الأخيرة كان الرأي السائد هو أن هذه البنوك يستطيع أن يقوم بتمويل القطاعات الاقتصادية الا أن هذه القطاعات مازالت تعاني من نقص في الإنتاج ، اذا يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال الأسئلة التالية :

- ماهي الأسباب الأساسية التي قادت الى هذا الوضع وماهي المعوقات التي تواجهها البنوك في تمويل القطاعات الاقتصادية ؟

- ماهي الأثر الذي أحدثته هذه البنوك على اقتصاد الإقليم بعد انشائها ؟

هدف البحث :

هدف البحث هو التعرف على الموارد والأمكانات المتوفرة لإقليم كردستان و معرفة دور الحكومة في مجال التنمية في الإقليم كذلك دور البنوك التجارية ومدى فاعليتها في احداث التنمية الاقتصادية .

فروض البحث :

- 1-الانتاج الكلي من كل السلع والخدمات أقل من الأمكانيات الطبيعية الموجودة بإقليم كردستان .
- 2-لاتساهم البنوك التجارية مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية في إقليم كردستان .
- 3-حجم رأس المال الذي تملكه البنوك التجارية صغير مما جعل هذه البنوك غير قادرة على تمويل القطاعات الاقتصادية في الإقليم بالقدر الكافي .

مصادر المعلومات

يعتمد الباحث في جمع المعلومات على :

- المصادر الثانوية :-

1- الكتب المتخصصة في المجال .

2- الدوريات المتخصصة في المجال .

- المصادر الأولية :-

1-القوائم المالية للبنوك تحت الدراسة .

2-التقارير السنوية للبنوك تحت الدراسة .

3-المقابلات الشخصية مع مسؤولي البنوك تحت الدراسة .

منهج البحث :

تعتمد هذه الدراسة على منهج تاريخي وصفي. كما تعتمد على منهج تحليلي احصائي و استخدام بيانات أولية و جمعها من الجهات المختصة .

حدود البحث :

الحدود المكانية : محافظة السليمانية – العراق

الحدود الزمانية : الفترة من 2007 – 2010 .

معوقات البحث :

واجه البحث بعض المشاكل والصعوبات عند معالجة مشكلة البحث ومن أهم تلك المشاكل والصعوبات :

1-عدم وجود احصائيات خاصة بموضوع البحث .

2-عدم قيام مدراء البنوك التجارية الحكومية و البنك المركزي باعطاء أية معلومات عن التقارير السنوية لهذه البنوك مما أدى الى الأهتمام وجمع المعلومات عن البنوك التجارية الأهلية .

3-عدم القدرة على جمع بيانات لمدة خمس سنوات وذلك لأن عمر البنوك التجارية الخاصة لايتجاوز اربعة سنوات .

4-عدم وجود احصائيات خاصة حول الإنتاج الصناعي في محافظة السليمانية ، و هذا أدى الى اهتمام البحث بعدد المصانع التي تم انشاؤها و رأسمال تلك المصانع .

هيكل البحث

الفصل الاول : البنك التجاري و النشاط الاقتصادي - الأطار النظري.

يتكون الفصل الأول من ثلاثة مباحث ، المبحث الأول : نشأة المصارف التجارية ووظائفها وأهدافها.

المبحث الثاني : مصادر واستخدامات موارد البنوك التجارية
أما في المبحث الثالث يتناول موضوع أهمية البنوك في التنمية الاقتصادية .

الفصل الثاني : الوضع الاقتصادي في العراق .

يتكون الفصل الثاني من مبحثين

في المبحث الأول يتم تسليط الضوء على الوضع الاقتصادي في العراق و اقليم كردستان
في المبحث الثاني يتم تسليط الضوء على المصارف التجارية في محافظة السليمانية ومجالات عمل هذه البنوك .

الفصل الثالث : دور البنوك التجارية في تنمية محافظة السليمانية .

يتكون الفصل الثالث من مبحثين

المبحث الأول: الودائع والأقراض وأنواع الأقراض
المبحث الثاني : المقارنة بين الأقراض و الودائع وكذلك مقارنة الأقراض مع احتياجات التنمية .

الفصل الرابع : تحليل البيانات و اختبار الفرضيات .

في هذا الفصل نقوم بتحليل البيانات واختبار الفرضيات من خلال المعلومات التي نحصل عليها من البنوك العاملة في محافظة السليمانية ومن خلال اختبار الفرضيات نتوصل الى النتائج .

ثانيا : الدراسات السابقة

1- دراسة اروى طه العطا (دور المصارف الإسلامية بالسودان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية) قدمت لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد عام 2004 .

ناقشت الدراسة مشكلة المصارف باعتبارها مؤسسات تقوم اساسا على مبدأ تنظيم الأرباح مع تقليل المخاطر المرتبطة مع كل مشروع تجاري ولكن المشكلة هي أن معظم البنوك الإسلامية أصبحت تهتم بالوظيفة الاقتصادية وتسعى لأثبات بعض المفاهيم التجارية كالربحية التجارية العالية والدخول في المشاريع وهذا النوع من الاهتمام يثبت ان المصارف عبارة عن مؤسسات مالية تجارية في المرتبة الأولى .

وتوصلت الدراسة بعد التحليل لنتائج أهمها :

- 1- العمل المصرفي السوداني غير متطور و ولا يتبع اسس التكنولوجيا المدنية.
 - 2-التمويل المصرفي السوداني يخدم قطاعات معينة دون غيرها من القطاعات الاقتصادية .
- ومن اهم توصيات الدراسة :

- أ-التخصص في العمل المصرفي لكل مصرف على حدة حيث يقوم كل مصرف بالتخصص في العمل داخل قطاع واحد .
- ب-احتواء كل مصرف على حدة متخصصة في القيام بالدراسات الاقتصادية (المالية والمصرفية) لحماية اموال المودعين من الخسارة في مقابل القيام بمشروعات غير مدروسة.

2-دراسة محمد الفاتح عثمان (صيغ التمويل المصرفي الإسلامي والتقليدي دراسة

مقارنة لمصرفي ابو ظبي الإسلامي و بنك ابو ظبي الوطني – دولة الإمارات) قدمت لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد عام 2004 .

مشكلة الدراسة :لجوء الكثيرين الى التعامل مع المصارف التقليدية الربوية قاد الباحث الى تقديم شرح وافي لبعض صيغ التمويل الإسلامي المتبعة في البنوك الإسلامية حيث يمكن توضيح اهم نقاط مشكلة البحث في الآتي :

- أ-المشاكل والمعوقات في تطبيق صيغتي المربحة والمضاربة .
- ب-وجود بعض الشكوك والشبهات التي اثرت حول صيغة المربحة .

وتوصلت الدراسة بعد التحليل لنتائج أهمها :

1-ان اسس المعاملات التي تقوم بها البنوك التقليدية هي معاملات مبنية الى الربا وتعتمد على جني أرباحها من الفرق بين الفائدتين الدائنة والمدينة .

2-الهدف الرئيسي للمصارف الإسلامية هو تطبيق شرع الله في المعاملات المالية والمصرفية .
ومن أهم توصيات الدراسة :

أفك القيود المفروضة على المصارف الإسلامية من اجهزة الدولة في بعض الدول و فتح مجالات العمل امامها أسوة بالبنوك التقليدية .

ب-العمل على تنمية القيم الإسلامية الإيجابية والتي تعتبر أداة رئيسية للنهوض بالمصارف الإسلامية .

3-دراسة سارة يونس الشيخ (مساهمة البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية)

دراسة حالة بنك ام درمان الوطني 1993 – 2004 م ، قدمت لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد عام 2007 .

مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث في التنمية الاقتصادية في الدول النامية هل تقع على عاتق الدولة (القطاع العام) ام على المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية (القطاع الخاص) ام تقع على عاتق القطاعين معا أي القطاع المزدوج.

و هل نسبة مساهمة القطاع الخاص في تمويل التنمية بالمقارنة مع اجمالي التمويل المصرفي الممنوح من قبل القطاع المصرفي يعتبر كافية ؟

أهم نتائج هذه الدراسة :

أ-تساهم المصارف الإسلامية في السودان مساهمة فاعلة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و بالتالي فإن القطاع المصرفي له دور مقدر في تمويل التنمية الاقتصادية .

ب-تتبع المصارف الإسلامية أدوات وصيغ متعددة في تمويل المشروعات كالمشاركة والمرابحة و غيرها .

ج-يقوم البنك بتمويل الواردات بمبالغ مختلفة و بنسب متفاوتة لكنها أقل من الصادرات .

ومن أهم توصيات هذه الدراسة .

أ-زيادة رأس المال المدفوع حتى يستطيع البنك أن يقدم مزيد من التمويل و ينافس المصارف الأجنبية .

ب-تأهيل و تدريب الموظفين في جميع المجالات للدفع من مستواهم لكي يتم تقديم خدمة مصرفية متميزة و متطورة .

اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة في مجملها دور المصارف الإسلامية بالسودان في التنمية الاقتصادية والى أي مدى أصبحت هذه المصارف تهتم بالوظيفة الاقتصادية وهل هذه المصارف أصبحت مؤسسات مالية تجارية في المرتبة الأولى أم لا ، كذلك المقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية وأهم المشاكل والمعوقات التي تحدث في صيغتي المراجعة والمضاربة ، كذلك تناولت الدراسات السابقة مدى مساهمة البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية وهل التنمية الاقتصادية في الدول النامية تقع على القطاع العام أم القطاع الخاص أم على عاتق القطاعين معا ؟

وتوصلت الدراسات السابقة لنتائج أهمها أن القطاع المصرفي السوداني يخدم قطاعات معينة على حساب القطاعات الأخرى ، وأن تطبيق شرع الله في المعاملات المالية والمصرفية هو الهدف الرئيسي للمصارف الإسلامية ، ومن نتائج الدراسات السابقة أيضا أن المصارف الإسلامية تتبع صيغ متعددة في المشروعات كالمشاركة والمضاربة وغيرها .

أما هذه الدراسة فتختلف عن الدراسات السابقة بأن هذه الدراسة تبحث في مساهمة البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية في اقليم كردستان العراق ، أي أن هناك اختلاف بين هذه مع تلك الدراسات من حيث الموقع الجغرافي للبلدان ، هذا جهة ومن جهة أخرى يبحث الدراسات السابقة عن دور البنوك الإسلامية في حين يبحث هذه الدراسة في دور البنوك الإسلامية والربوية .

2- كذلك تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الزمن حيث أن الدراسات السابقة كانت تدرس عمل البنوك خلال المدة (1995 - 2004) أما هذه الدراسة فتدرس عمل البنوك خلال المدة (2007 – 2010) .